# السلطة الوطنية الفلسطينية

## الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وزارة التخطيط والتنمية الإدارية

# قراءة في نتائج مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية، 2010

## توجهات سياساتية عامة

شباط/فبراير، 2012

**تم إعداد هذا التقرير حسب الإجراءات المعيارية المحددة في ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية الفلسطينية 2006**

© ربيع اول، 1433هـ – شباط، 2012.
**جميع الحقوق محفوظة.**

**في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:**

**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012.** قراءة في نتائج مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية، 2010 توجهات سياساتية عامة. رام الله – فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:
**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**
**ص.ب. 1647، رام الله– فلسطين**

هاتف: 2982700 2 (970/972)
فاكس: 2982710 2 (970/972)
الرقم المجاني: 1800300300
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.gov.ps

## شكر وتقدير

**تم اعداد هذه الدراسة بتعاون مشترك ما بين الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ووزارة التخطيط والتنمية الادارية، كما تم تمويل هذه الدراسة من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، لذا يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر الجزيل لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ولوزارة التخطيط التخطيط والتنمية الادارية على مساهمتهم في اعداد هذه الدراسة.**

# فريق العمل

- **إعداد التقرير**

| | |
|---|---|
| د. مجدي المالكي | باحث رئيس |
| محمد دريدي | باحث مشارك |

- **اللجنة الاستشارية**

| | |
|---|---|
| سناء العاصي | صندوق الأمم المتحدة للسكان |
| حليمة سعيد | الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني |
| محمود عطايا | وزارة التخطيط والتنمية الادارية |
| محمد دريدي | الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني |

## تنويه للمستخدمين

- إن الآراء والأفكار الواردة في هذه الدراسة تعبر عن رأي معدها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أو موقفة الرسمي.

- أعدت هذه الدراسة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومصادر بيانات أخرى، ولا يتحمل الجهاز مسؤولية أي خطأ في البيانات المستخدمة.

# قائمة المحتويات


| الموضوع | | الصفحة |
|---|---|---|
| الفصل الأول: | المقدمة | **11** |
| الفصل الثاني: | الهجرة الخارجية | **17** |
| الفصل الثالث: | الهجرة العائدة | **25** |
| الفصل الرابع: | الرغبة في الهجرة إلى الخارج | **33** |
| الفصل الخامس: | خلاصة وتوصيات سياساتية | **39** |
| | قائمة المراجع | **45** |

الفصل الأول

# المقدمة

تمثل الهجرة الدولية إحدى أهم القضايا التي تحتل صدارة الاهتمامات الوطنية والدولية في الوقت الحالي، لا سيما في ظل التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية وتحرير قيود التجارة التي تقضي بفتح الحدود وتخفيف القيود على السلع وحركة رؤوس الأموال وما نتج عن ذلك من آثار اقتصادية على الدول النامية والفقيرة.

وتعتبر ظاهرة الهجرة من الظواهر الديموغرافية والاجتماعية الأساسية في تحديد تغيير حجم السكان وتشكيل تركيبته النوعية والعمرية ولها آثارها الاجتماعية والاقتصادية والصحية والسياسية والثقافية في كل من مناطق المنشأ ومناطق الاستقبال. لذلك اهتم صانعوا السياسات برصد هذه الظاهرة للتقليل من آثارها السلبية والتعظيم من أثارها الإيجابية من خلال فرض التشريعات الوطنية، وعقد العديد من الاتفاقيات الدولية الهادفة لتقنين عملية الهجرة وتوجيهها بما يتلاءم مع مصالح الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

**الأهداف**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ورصد نتائج المسح الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الهجرة في الأراضي الفلسطينية عام 2010، لاستخلاص توجهات سياساتية عامة تمكن صانعي القرار وراسمي السياسات الوطنية الفلسطينية الاسترشاد بها عند وضع خططهم وبرامجهم التنموية.

**ملاحظات منهجية**

يستشعر الباحثون الفلسطينيون منذ زمن طويل، الأهمية المتزايدة والملحة لدراسة الهجرة الخارجية في الأراضي الفلسطينية لما لهذه الظاهرة من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة على المجتمع الفلسطيني. ولكن هذه الأهمية، والاهتمام المتنامي الذي نجم عنها في أوساط الأكاديميين ودوائر صنع السياسات الرسمية، تبلور في مناخ تنقصه المعلومات والبيانات العلمية الدقيقة، فاعتمدت الدراسات القليلة التي أعدت عن الهجرة في الأراضي الفلسطينية على أدلة جزئية لاستخلاص نتائج عامة، وسادت فيها الانطباعية التي تبنى على الخبرة الشخصية والتوقعات والملاحظات المتناثرة والبيانات التي لا تستند إلى منهج علمي.

ولا شك بأن استمرار سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم مناحي حياة الشعب الفلسطيني حد من إمكانية توفر بعض البيانات للباحثين في الشؤون الفلسطينية. ومن أهم هذه البيانات تلك التي تتعلق بحركة السكان من والى الأراضي الفلسطينية نتيجة للسيطرة الإسرائيلية على المعابر والحدود الفلسطينية، بالإضافة إلى عدم توفر أي بيانات حول حركة الفلسطينيين الذين يمكنهم استخدام المعابر والحدود الإسرائيلية.

لذلك، لجأت الأبحاث التي تعالج موضوع الهجرة الخارجية في الأراضي الفلسطينية إلى طرق بديلة لتوفير بعض البيانات، علما بأن هذه الطرق لا توفر سوى بيانات جزئية، ولا تحل المشكلة بالكامل. فمثلاً، توجهت بعض المؤسسات

البحثية إلى تنفيذ مسوح بعينات صغيرة نسبيا وغير متخصصة لتوفير بيانات حول المهاجرين، مثل مسح العائلة الذي أعده معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، والذي نفذه الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني سنة 1999. وهناك دراسات اعتمدت على مسوح استطلاعية لعينات صغيرة، مثل المسوح التي قام بها برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت. وكذلك ما قامت به مؤسسة "نيرايست كونساتنج" التي أجرت مسحاً خاصاً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة العام 2008، على عينة بلغ حجمها 933 أسرة فلسطينية، حيث تم السؤال حول وجود مهاجرين في الخارج من أفراد هذه الأسر، و إذا ما كان يفكر أحد أفرادها بالهجرة. كما أجرت مسحاً آخر على عينة من الشباب بلغ عددها 1093 شاباً/ة، وسألتهم إذا ما كانوا يفكرون بالهجرة، وسبب هجرتهم الممكنة، وموقفهم من الهجرة بشكل عام (Rabah, 2008). ويلاحظ من هذين المسحين تركيزهما على ميول الشباب للهجرة وتفكيرهم بها، وليس دراسات عن المهاجرين فعلياً. وهناك دراسات أخرى، مثل دراسة إسماعيل لبد (2008) التي اعتمدت على التعداد السكاني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 1997، ومسح أثر الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب على الأسر الفلسطينية للعام 2006، وقارنت بين النتائج. كما استخدمت نتائج استطلاع رأي قام به مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، الذي شمل أسئلة مثل "إذا أتيحت لك الفرصة للهجرة هل ستهاجر؟" (لبد، 2008).

وفي دراسة حول هجرة الأدمغة من المجتمع الفلسطيني أجراها معهد "ماس"، اضطر الباحثون إلى اللجوء إلى مصادر عدة للبيانات، حيث تمت دراسة عينة من الكفاءات المتواجدة في فلسطين في قطاعي الصحة والتعليم، بعد أن حصروا العاملين في هذا المجال. كذلك قاموا بدراسة مجموعة من الكفاءات الموجودة خارج فلسطين باستخدام مجموعة معقدة من المنهجيات، متمثلة بسؤال كل من المستشفيات (العامة والخاصة) ووزارة الصحة، والجامعات الفلسطينية، ووزارة التعليم، ووزارة الخارجية، ووزارة التخطيط، عما إذا كان لديهم أية معلومات عن كفاءات تركوا العمل في مؤسساتهم أو مؤسسات أخرى وسافروا إلى الخارج، ولكن تبين أن هذه المؤسسات لا تتابع هذه الظاهرة، وليس لديها أية معلومات. لذلك، لجأ الباحثون إلى السفارات الأجنبية والممثليات العربية، ولكن لم تتوفر لديها بيانات أيضاً. واضطر الباحثون أخيراً إلى إضافة أسئلة إلى استبيان يعد لدراسة أخرى، موجهة لعينة من الأسر في منطقة رام الله فقط، لسؤالهم إذا ما كان هناك أفراد مهاجرون من هذه الأسر (مطرية وآخرون، 2008، 58–60).

ويلاحظ بشكل عام من المنهجيات التي تستخدمها الأبحاث التي أجريت في مجال الهجرة الخارجية في الأراضي الفلسطينية، مدى صعوبة تجاوز حقيقة النقص في البيانات الخاصة بالهجرة الخارجية. ولا شك بأن دراسة ظاهرة الهجرة الخارجية بشكل علمي تحتاج إلى معلومات دقيقة ومكتملة ومحدثة باستمرار وهو ما يتطلب نظام متقدم لجمع المعلومات، مثل نظام التسجيل السكاني المستمر والذي يصعب توفيره في معظم الدول النامية، لذلك يلجأ الديموغرافيون للمصادر البديلة مثل التعدادات والمسوح السكانية. وبالإجمال فإن مصادر البيانات التي يمكن أن نستقي منها بيانات الهجرة الخارجية تتركز في: التقارير الإدارية لسلطات الهجرة والجوازات، وتأشيرات الدخول والخروج، وتسجيلات الموانئ للوصول والمغادرة، والتسجيلات المتصلة للسكان، والتعدادات السكانية، والمسوح السكانية. ولكل من هذه المصادر عيوبا تقلل من درجة الاعتماد عليها في الحصول على بيانات دقيقة عن الهجرة الخارجية. فبالنسبة للمصادر الثلاثة الأولى تتلخص هذه العيوب، بالإضافة إلى أنها غير متوفرة فلسطينيا بسبب سيطرة الاحتلال، في صعوبة التمييز بين المهاجرين والمسافرين لأغراض أخرى غير الهجرة حسب التعريف المحدد للهجرة. كما أن هذه المصادر عاجزة عن تقديم معلومات عن الهجرة غير الشرعية إن وجدت. أما بالنسبة للتعدادات والمسوحات السكانية، فيمكن أن يتم

بواسطتها رصد الهجرات الخارجية الداخلة أو العائدين لكنه من الصعب الحصول على بيانات عن الهجرة الخارجية الخارجة حيث أن المستهدفين في هذه المسوح هم غير متواجدين في البلد، والمعلومات التي تؤخذ من ذويهم عرضة للتكرار في حالة وجود أكثر من مبلغ للفرد المهاجر. كما لا يمكن الحصول على بيانات عن المهاجرين الذين هاجروا مع أسرهم بالكامل بحيث لا يتبقى أحد من الأسرة يمكنه التبليغ عن أفراد الأسرة المهاجرين.

أما بالنسبة لمصادر البيانات الرسمية عن الهجرة المتوفرة فلسطينيا حتى وقت قريب فقد اقتصرت أساسا على المسوح الأسرية والتعدادات التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وقد تضمنت المسوح الأسرية عدد من الأسئلة الخاصة بالهجرة منها المسح الديمغرافي 1995، والمسح الصحي الديمغرافي 2004، ومسح اثر الاجراءات الاسرائيلية احادية الجانب على الاسر الفلسطينية، 2006، حيث امكن من خلالها الحصول على بيانات حول مكان الولادة ومكان الإقامة المعتادة الحالي والسابق ومن ثم الربط بينهما، والتعرف على خصائص الأفراد. كذلك تم السؤال من خلال المسح الديموغرافي 1995 عن الأفراد المقيمين بصورة معتادة خارج الأراضي الفلسطينية وعن بعض الخصائص الخاصة بهم.

أما بالنسبة للتعدادات فقد نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تعدادين عامين للسكان والمساكن والمنشآت عامي 1997 و2007، طرح خلالهما عدد من الأسئلة الخاصة بالإقامة التي تمكن من الحصول على بيانات حول مكان إقامة الام المعتادة وقت ولادة الفرد (مكان الولادة)، ومكان الإقامة المعتادة الحالية والسابق ومدة الإقامة في مكان الإقامة المعتادة الحالية، وسبب تغيير مكان الإقامة السابق. ومن خلال الربط بين هذه البيانات تم توفير معلومات تفصيلية عن أخر هجرة وعن خصائص الأفراد المهاجرين ولكن يصعب من خلال هذه البيانات الحصول على تاريخ هجرة كامل للأفراد.

أما بخصوص مصادر البيانات الرسمية مثل بيانات الحدود والمعابر، فإنها توفر فقط أعداد القادمين والمغادرين من والى الضفة الغربية حيث يتم توثيق دخولهم او خروجهم من قبل إدارة المعابر والحدود. ولا يتوفر من خلال هذه البيانات خصائص المغادرين والقادمين او سبب الزيارة ومدتها وغير ذلك، ويعود ذلك إلى السيطرة الإسرائيلية الكاملة على نقاط العبور، وعدم تزويد الجهات الفلسطينية بهذه البيانات. ولم تعد تتوفر هذه البيانات في قطاع غزة منذ شهر حزيران عام 2007 نتيجة للأوضاع السياسية السائدة في قطاع غزة. وفيما يتعلق ببيانات سجل السكان والتسجيل المدني فإنها توفر بيانات حول مكان إقامة الفرد ولكن لايتم تجديد هذه البيانات بصورة دورية وعاجلة بسبب عدم وجود قانون مرتبط بحوافز أو عقوبات لإجبار المواطنين على المبادرة للتوجه لتبليغ عن تغيير مكان إقامتهم في حال حدوث ذلك، بالإضافة إلى أن سجل السكان غير مرتبط مع نقاط العبور، وبهذا لا يمكن من خلاله الحصول على بيانات الهجرة الدولية.

في هذا السياق يمكننا اعتبار المسح الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الهجرة في الأراضي الفلسطينية عام 2010، والذي تم الاعتماد على نتائجه لاعداد هذه الدراسة، من أهم المسوح في هذا المجال لما تميز بشمولية المتغيرات ودقتها. وهو بذلك يعتبر المسح الوطني الأول حول الهجرة في الأراضي الفلسطينية. وقد صمم هذا المسح لتوفير بيانات تفصيلية ودقيقة حول ظاهرة الهجرة الداخلية والخارجية من حيث حجمها وخصائصها واتجاهاتها،

واتجاهات السكان الفلسطينيين غير المهاجرين نحو الهجرة إلى الخارج، وتحويلات المهاجرين، ودراسة العوامل التي تؤثر على اتخاذ قرار الهجرة، وخصائص المهاجرين العائدين من الخارج وأسباب العودة. وتضمنت استمارة المسح أربع استمارات فرعية كالآتي:

1. استمارة الأسرة: تضمنت أسئلة تفصيلية حول الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والتعليمية والعملية والزواجية للأفراد بالإضافة لقسم المسكن، والقسم الخاص بتحديد المهاجرين للخارج.
2. استمارة المهاجرين إلى الخارج: تضمنت هذه الاستمارة أسئلة تتعلق بالهجرات القصيرة والمواطنة للمهاجرين للخارج وأعمارهم وقت المقابلة 15 سنة فأكثر، الخصائص الخلفية للمهاجر، دوافع الهجرة للخارج، العلاقات الاجتماعية في الخارج، تاريخ عمل المهاجر في الخارج، الرغبة في العودة، الانطباعات حول تجربة الهجرة للخارج، بالإضافة إلى تحويلات المهاجرين.
3. استمارة العائدين: تضمنت أسئلة حول تاريخ الهجرة للعائدين الذين عادوا منذ عام 1990 وأعمارهم 15 سنة فأكثر وقت العودة، دوافع الهجرة للخارج، شبكات الهجرة، العلاقات الاجتماعية خارج الأراضي الفلسطينية، تاريخ العمل، دوافع العودة، التصورات حول تجربة الهجرة، وتحويلات العائدين أثناء الإقامة في الخارج وعند العودة.
4. استمارة اتجاهات غير المهاجرين نحو الهجرة للخارج: تضمنت أسئلة حول الهجرات المؤقتة السابقة والرغبة في الهجرة للخارج ودوافعها.

تم تصميم عينة طبقية عنقودية عشوائية منتظمة لتنفيذ هذا المسح، وبلغ حجم العينة 15,050 أسرة، منها 9,900 أسرة في الضفة الغربية، و5,150 أسرة في قطاع غزة.

ورغم أهمية وتميز هذا المسح غير المسبوق حول الهجرة في الأراضي الفلسطينية، إلا أنه وكما تم الإشارة سابقا فان منهجية المسوح الأسرية الخاصة بالهجرة لا تسمح بالاستفادة من نتائجه في تحليل بعض آثار وخصائص الهجرة الخارجية، مما يحد من درجة الاستفادة من نتائجه في رسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية وفي التخطيط التنموي. ومن أهم نقاط ضعف المسوح المتعلقة بالهجرة النقاط التالية:

1. تم التوجه فيما يخص الهجرة الخارجية إلى الأسر المتواجدة في الأراضي الفلسطينية خلال تنفيذ المسح والتي لديها أحد الأفراد أو أكثر مهاجرا إلى خارج الأراضي الفلسطينية لمدة تزيد عن ستة أشهر. وبذلك فإن هذا المسح لا يقدم لنا أية معلومات عن المهاجرين الذين هاجروا مع أسرهم، أي الأسر المهاجرة بالكامل والتي لا يوجد في الأراضي الفلسطينية من يقدم معلومات عنها خلال تنفيذ المسح (مع العلم أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قام بتنفيذ تجربة قبلية لدراسة الأسر المهاجرة بالكامل عام 2011، وأشارت النتائج أن نسبة الأسر المهاجرة بالكامل ضئيلة جدا). هذا القصور، كما أسلفنا، تعاني منه كافة المسوح المتعلقة بالهجرة الخارجية والتي ليس بمقدورها توفير بيانات عن الهجرة الخارجية الخارجة، وإن كانت تقدم بيانات مهمة عن الهجرة الداخلية والعائدة.
2. وارتباطا بالنقطة السابقة، فإن التوجه إلى أفراد الأسرة المقيمين لسؤالهم عن تجارب ذويهم المهاجرين في المهجر، وخاصة فيما يتعلق برغبتهم في البقاء في بلد الإقامة الحالي، وشبكة العلاقات الاجتماعية التي يندمجون بها، ومدى تلقيهم للمساعدات، وظروف عملهم وغيره، لا يؤدي للحصول على معلومات موثوق بها

حول المهاجر كونها تعتمد على ذاكرة الأقارب، وعلى تقديراتهم الخاصة، وعلى مدى تواصلهم ومعرفتهم بأوضاع وبتجارب ذويهم المهاجرين. لذلك لا يمكن الاعتماد بشكل كامل على هذه المعلومات في تحليل أوضاع المهاجرين إلى الخارج وفي تبني سياسات ذات علاقة بهم.

3. لا تسمح البيانات المتوفرة من التعامل مع التفاوتات المختلفة المرتبطة والمؤثرة بظاهرة الهجرة الخارجية. فالمسح يسمح فقط في إظهار السمات العامة والأنماط المشتركة للجوانب المختلفة المرتبطة بالظاهرة. ولكن التجانس سمة نادرة في الظواهر الاجتماعية المركبة، وليس ظاهرة الهجرة استثناء في هذا المجال، حيث تتسم بعدة تفاوتات، منها ما هو مرتبط بالحالة التعليمية للمهاجرين وبأوضاعهم الاقتصادية والمعيشية قبل الهجرة، ومنها ما هو مرتبط ببلدان المقصد وظروفها، ومنها ما هو مرتبط بالأصول الريفية أو الحضرية أو حالة اللجوء، ولكن المسح لا يسمح بالدخول في هذه التفاصيل ليحلل ارتباطاتها التفصيلية مع المتغيرات الأخرى المتعددة.

وبشكل عام لاقتراح سياسات اجتماعية دقيقة حول الهجرة ينبغي النظر إلى الهجرة الخارجية كنسق حركي متعدد العناصر المتفاعلة فيما بينها، وهو ما يعني ضرورة توفر بيانات ومعلومات دقيقة عن هذه العناصر، وهو ليس بالأمر السهل. فمن أهم هذه العناصر هو واقع المهاجرين وسماتهم الاجتماعية والاقتصادية في ظل البيئة التي تنشيء وتحفز على ظاهرة الهجرة، ومجمل سمات العائدين وسلوكياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وظروف البلدان المقصد، ومجمل الشبكات المرتبطة بظاهرة الهجرة في بلدان المنشأ والمقصد. وهذا ما لا يتوفر في هذا المسح كونه أول مسح عام حول الهجرة في الأراضي الفلسطينية ويهدف أساسا إلى الخروج بالسمات العامة لظاهرة الهجرة وتوجهاتها. كما ينبغي توسيع الدراسة لتشمل بيانات كيفية عن الأسر المهاجرة والعائدة وطبيعة المشاكل التي تواجهها في كافة المجالات، بالإضافة إلى توفير بيانات عن ما هو متوفر من برامج وسياسات لدى المؤسسات الحكومية المختلفة في هذا المجال، وهو ما يفوق حدود وإمكانات هذا المسح. لذلك ستقتصر في تقريرنا هذا على ما يوفره المسح من بيانات تمكنا من الخروج بتوجهات سياساتية عامة حول ظاهرة الهجرة، أملا في أن يتم استكمال هذا المسح بمسوح أكثر تفصيلية وببيانات كيفية عن بعض مركبات وعناصر الظاهرة قيد البحث والتي لا بد منها للوصول إلى سياسات أكثر تفصيلية ودقة.

الفصل الثاني

# الهجرة الخارجية

بينت نتائج مسح الهجرة أن 6.7% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لديها مهاجر واحد على الأقل. وقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني معدل المهاجرين السنوي خلال السنوات 2005–2009 بـــ 6,570 مهاجرا، وبلغ أدنى مستوى للهجرة خلال هذه السنوات عام 2006 حيث قدر عددهم بـــ 5,205 مهاجرين، وأعلى مستوى عام 2008 حيث قدر عددهم بـــ 7,390 مهاجرا (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011: 58). معظمهم من الذكور بنسبة بلغت نحو 71% مقابل نحو 29% للإناث.

ويقيم أكثر من نصف هؤلاء المهاجرين في الدول العربية (52.5%)، خاصة الأردن (23.5%)، والخليج العربي (20.4%)، وبقية الدول العربية (8.1%). وهاجرت نسبة كبيرة منهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية (21.6%)، وباقي الدول الأجنبية (26.0%)، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011: 60). وهذا يعني أن نسبة كبيرة منهم هجرتها مؤقتة، خاصة المهاجرين إلى دول الخليج العربي التي اتخذت بعض الدول فيها إجراءات تحد من بقاء المهاجر فيها لفترات طويلة، كما أن هؤلاء، في معظمهم، من ذوي التحصيل العلمي المرتفع، ويراكمون خبراتهم أثناء عملهم في دول الخليج. وهذا يجعل منهم فئة ذات أولوية في تنظيم هجرتها وفي التواصل معها.

ويدعم هذا الاستنتاج أن ما يزيد عن نصف المهاجرين الفلسطينيين إلى الخارج منذ العام 2000 لم يحصلوا على جنسيات البلد الذي هاجروا إليه، حيث بلغت نسبتهم 57.5% من مجموع المهاجرين منذ العام 2000 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011: 61).

وشكل الحصول على التعليم والتدريب السبب الرئيسي للهجرة (34.4%)، يليه الأسباب الاقتصادية (28.3%)، والمرافقة (21.9%). والنسبة الباقية من المهاجرين هاجروا لأسباب أخرى (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011: 63). وتظهر النتائج وجود فروق كبيرة في أسباب الهجرة حسب الجنس، فقد عزت نحو 64% من الأسر المبحوثة هجرة الفتيات من أفرادها إلى جمع المرافقة وجمع الشمل بشكل رئيس، بينما كان السبب الرئيس لهجرة نحو 4% فقط من الإناث لأسباب تتعلق بالعمل. في المقابل فإن الذكور يهاجرون للتعليم والعمل بصورة رئيسية بنحو 82% لهذين السببين مجتمعين. وإذا استثنينا المرافقين لذويهم (هؤلاء لم يكونوا أصحاب قرار الهجرة) فإننا نلاحظ أن نصف المهاجرين غادروا البلاد للحصول على التعليم، والنصف الآخر يهدف إلى تحسين أوضاعه الاقتصادية. وتفيد نتائج المسح أن 42% من المهاجرين (لا يشمل المرافقة) ملتحقين حاليا بالتعليم. والاستنتاج العام الذي يمكن الخروج به من هذه النسب هو أن ظاهرة الهجرة هي مؤقتة أساسا وليست بتلك الظاهرة الواسعة والشاملة في المجتمع الفلسطيني كما كان متوقع وكما كانت تشير بعض الدراسات الانطباعية.

وتنسجم بيانات مستويات تعليم المهاجرين عند هجرتهم مع دوافع الهجرة وتؤكد الاستنتاج السابق. فالنسبة الأكبر تحمل شهادة التوجيهي، وهؤلاء في الأغلب يسعون إلى متابعة تعليمهم، بينما الفئة الأخرى (في الأغلب هاجرت بهدف العمل)

يغلب عليها هجرة حملة الشهادات (هجرة الأدمغة)، فقد بينت النتائج أن نحو 52% من الذين هاجرا لأسباب اقتصادية يحملون شهادة دبلوم متوسط فأكثر. وتختلف السياسات التي تتطلبها الفئة الأولى (الذين هاجروا من أجل التعليم) عن السياسات المطلوبة للفئة الثانية من المتعلمين (الذين هاجروا لأسباب اقتصادية). أما إذا أخذنا الذكور فقط (ذلك لان نسبة كبيرة من الإناث هاجرن كمرافقات) فإننا نلاحظ أن نسبة حملة الشهادة الثانوية فأكثر ترتفع بشكل ملموس.

وفي الوقت نفسه توجد نسبة مهمة من المهاجرين الذين لا يحملون مؤهلات علمية (هجرة الأيدي العاملة غير الماهرة). وتتطلب هاتين الفئتين تدخلات سياساتية مختلفة لمعالجة احتياجاتها، سواء على مستوى تنظيم الهجرة، أو على مستوى التواصل معهم في المهجر، وتوفير تسهيلات مناسبة لتعظيم الاستفادة من عوائد هجرتهم.

**المهاجرون الفلسطينيون حسب مستويات تعليمهم عند الهجرة**

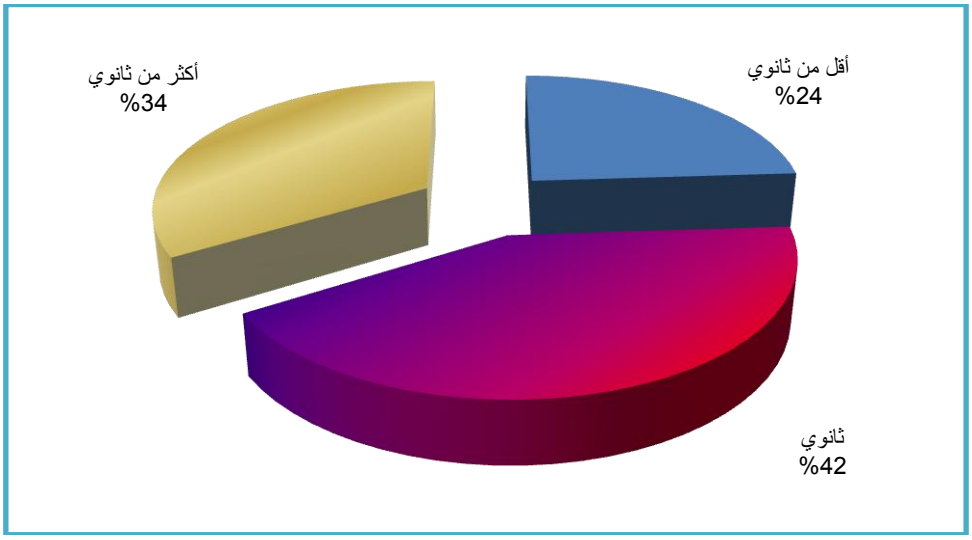


**المهاجرون الفلسطينيون الذكور حسب مستويات تعليمهم عند الهجرة**

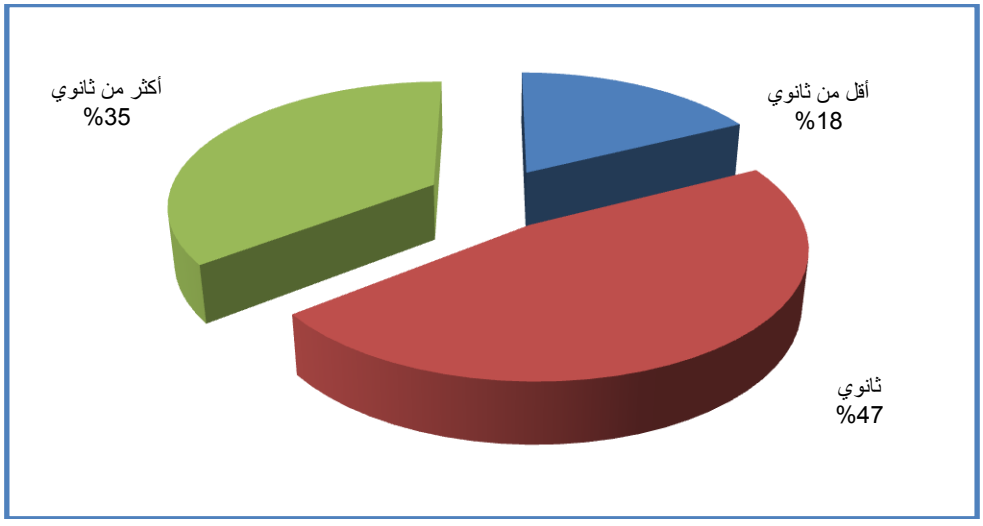

وتشير نتائج المسح إلى أن نسبة كبيرة من هؤلاء المهاجرين توفرت لديهم معلومات عن البلد الذي هاجروا إليه، خاصة في الجوانب المتعلقة بالعمل والحياة الاقتصادية والتعليم وكيفية الدخول والحصول على الإقامة لغير المواطنين، بينما كانت معرفتهم أقل في الجوانب الأخرى (التأمين الصحي، اتجاهات مواطني هذه الدولة نحو الأجانب) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011: 64). وهذا أمر منطقي، فهم يهتمون أكثر بالجوانب ذات العلاقة بهدف هجرتهم، وهو كما أظهرت النتائج تتعلق بشكل أساسي بقضايا التعليم والعمل.

أما من حيث مصدر هذه المعلومات، فقد اعتمدوا على الأسرة والأقارب، بالاضافة إلى انطباعاتهم الشخصية أو عبر الانترنت. أي أن المعلومات التي توفرت لهم عن البلد الذي هاجروا إليه كانت غير رسمية. وهذا يشير إلى ضعف أو غياب الوكالات الرسمية المنظمة أو الميسرة للهجرة في الأراضي الفلسطينية، والتي يمكن إخضاعها للمساءلة في حالة تضليل المهاجر، أو في حال التقصير في متابعته، خاصة المهاجرين لأسباب اقتصادية، أما بالنسبة للتعليم فتوجد مكاتب الخدمات الجامعية التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم العالي والتي تعمل على تنظيم وتسهيل التحاق الطلبة بالجامعات في الخارج.

**المهاجرون للخارج حسب المصدر الرئيسي للمعلومات التي حصل عليها المهاجرون حول بلد الهجرة**

| المصدر | النسبة |
|---|---|
| أقارب وأصدقاء في الأراضي الفلسطينية | 32.3 |
| أقارب وأصدقاء في تلك الدولة | 37.0 |
| راديو / تلفزيون / إنترنت | 14.8 |
| صحف / مجلات | 1.7 |
| الزيارات السابقة لتلك الدولة | 7.4 |
| مكاتب وسطاء العمل في الأراضي الفلسطينية | 1.5 |
| صاحب العمل في تلك الدولة | 1.3 |
| صاحب العمل في الأراضي الفلسطينية | 0.7 |
| أخرى | 3.2 |
| **المجموع** | **100** |

وكذلك الحال مع تمويل الهجرة فهي تعتمد على الأسرة وتوفيرات المهاجر نفسه. أما في بلد الهجرة فقد اعتمد هؤلاء المهاجرون على الأقارب والأصدقاء في تسهيل إقامتهم وحصولهم على عمل في بلد الهجرة، وقد بينت النتائج أن حوالي 61% من هؤلاء المهاجرين لديهم أقارب أو أصدقاء في البلد الذي هاجروا إليه، وتلقى ثلثي هؤلاء مساعدة من أقاربهم أو أصدقائهم في بلد المهجر. ويلاحظ أن هذه المساعدات تتركز على أمور المعيشة اليومية (غذاء وسكن)، أو في الحصول على إقامة وعمل.

**المساعدات التي حصل عليها المهاجرون من الأقارب والأصدقاء في بلد المهجر حسب نوع المساعدة**

| نوع المساعدة | النسبة من المهاجرين |
|---|---|
| الحصول على تصريح الإقامة | 23.9 |
| الحصول على تصريح عمل | 18.0 |
| المساعدة في أجرة النقل والمواصلات | 27.0 |
| تقديم طعام وسكن | 70.7 |
| تقديم أموال | 28.3 |
| تشغيل | 20.0 |
| معلومات عن إمكانية العمل | 13.1 |
| المساعدة في الحصول على عمل | 25.4 |
| المساعدة في العثور على سكن | 30.9 |
| أخرى | 1.4 |

وبصورة عامة يعتمد هؤلاء المهاجرون على شبكات القرابة في تيسير اندماجهم في البلد الذي يهاجرون إليه. وربما يلقي هذا الأمر الضوء على ضرورة توفير وكالات رسمية تكون على تواصل مع المهاجرين في بلد المهجر، وتيسر عليهم التواصل مع الوطن، وتحسن من امكانيات الاستفادة من خبراتهم في المجالات المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

**الخصائص الاقتصادية للمهاجرين**

بينت نتائج المسح أن حوالي 42% من المهاجرين كانت تنتظرهم وظائف في البلد الذي هاجروا إليه قبل الهجرة، ويشكل هؤلاء الغالبية العظمى من المهاجرين سعيا وراء العمل، فهناك نسبة كبيرة من الهجرات كانت بهدف متابعة التعليم. وهذا يفسر أن معظمهم (82%) وجدوا عمل خلال السنة الأولى من إقامتهم في البلد الذي هاجروا إليه.

ويعمل حوالي نصفهم في وظائف بدوام كامل، بينما حوالي 42% منهم يعملون في وظائف مؤقتة، وحوالي 8% في وظائف أخرى (الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني، 2011: 65). ويعمل نحو 5% لحسابهم الخاص، ونحو 2% متدربون أو يعملون مقابل المسكن والأكل، وتعمل النسبة الباقية بأجر.

**المهاجرون منذ العام 2000 حسب المهنة الحالية**

| المهنة | النسبة |
|---|---|
| مشرعون وموظفو إدارة عليا | 3.7 |
| فنيون ومتخصصون وكتبة | 47.6 |
| عاملون في الخدمات وباعة في الأسواق | 33.0 |
| العاملون في الحرف | 6.6 |
| مشغلو الآلات | 2.5 |
| المهن الأولية | 6.6 |
| **المجموع** | **100** |

كما أشارت النتائج أن معظم المهاجرين العاملين يعملون في مهن تتطلب مهارات وشهادات، وهذا يشير إلى فرصة كبيرة لزيادة للخبرة، وإمكانية الاستفادة من هذه الخبرات في الوطن بعد العودة. وفي السياق ذاته تظهر النتائج أن النسبة الأكبر من المهاجرين يعملون في مهن قريبة من مهنهم السابقة، خاصة العاملون في مهن المتخصصين والفنين. وهذا يعني مواصلة تراكم الخبرة لديهم، وهو ما يسمح بالإدعاء أن هذه الخبرات تدعم الاقتصاد المحلي في حال توفير السياسات المناسبة للاستفادة منها.

**المهاجرون منذ العام 2000 حسب المهنة قبل الهجرة والمهنة الحالية**

| المهنة قبل الهجرة | المهنة الحالية | | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مشرعون وموظفو إدارة عليا | فنيون ومتخصصون وكتبة | عاملون في الخدمات وباعة في الأسواق | العاملون في الحرف | مشغلو الآلات | المهن الأولية | |
| مشرعون وموظفو إدارة عليا | 0.0 | 38.9 | 26.5 | 34.5 | 0.0 | 0.0 | **100** |
| فنيون ومتخصصون وكتبة | 3.7 | 69.4 | 23.9 | 0.9 | 0.9 | 1.2 | **100** |
| عاملون في الخدمات وباعة في الأسواق | 0.0 | 50.0 | 23.9 | 26.1 | 0.0 | 0.0 | **100** |
| عاملون مهرة في الزراعة | 0.0 | 27.3 | 27.4 | 45.3 | 0.0 | 0.0 | **100** |
| العاملون في الحرف | 9.8 | 0.0 | 50.0 | 4.8 | 20.4 | 15.0 | **100** |
| مشغلو الآلات | 3.5 | 10.8 | 46.9 | 5.5 | 0.0 | 33.3 | **100** |
| المهن الأولية | 3.6 | 44.6 | 31.8 | 8.3 | 2.3 | 9.4 | **100** |
| **المجموع** | **0.0** | **38.9** | **26.5** | **34.5** | **0.0** | **0.0** | **100** |

**تحويل الأموال**

أفاد نحو 15% من أسر المهاجرين أن أبناءهم المهاجرين قد حولوا أموالا إلى ذويهم في الوطن، وقد استخدمت هذه التحويلات في توفير الاحتياجات اليومية، وفي شراء السلع المنزلية، وفي الصرف على التعليم، والعلاج. بينما نسبة قليلة جدا يجري صرفها في مجالات استثمارية. وهذا ينسجم مع سبب الهجرة (تحسين الوضع الاقتصادي). لكن ضعف توجيه هذه التحويلات نحو الاستثمار المحلي يثير تساؤلات مهمة حول مدى معرفة المهاجر بفرص الاستثمار في السوق المحلي، أو ثقته في هذا السوق.

**مجالات صرف تحويلات المهاجرين إلى أهلهم في الأراضي الفلسطينية**

| مجالات الصرف | النسبة من الذين حولوا الأموال |
|---|---|
| الاحتياجات اليومية : شراء المواد الغذائية و / أو الملابس للأسرة | 83.5 |
| شراء السلع المنزلية الأخرى (سيارة، ثلاجة، غسالة) | 30.3 |
| صرف للتعليم / التدريب المهني تدريب أفراد الأسرة | 55.3 |
| العلاج | 46.9 |
| سداد الديون | 26.6 |
| شراء شقة / بناء منزل | 5.8 |
| شراء أو استئجار أو استصلاح أراضي | 4.7 |
| مشروع استثماري | 0.8 |
| الادخار | 9.6 |
| مساعدة الأهل والأقارب | 19.8 |
| أخرى | 2.3 |

في المقابل فإن حوالي نصف المهاجرين اصطحبوا معهم أموال إلى بلد المهجر عند هجرتهم، وجرى توظيفها لتغطية الاحتياجات المعيشية، بينما أفاد عدد قليل جدا أنهم وظفوها في استثمارات. وهذا ينسجم مع كون الهجرة إلى الخارج تهدف أساسا إلى البحث عن وظائف وتحسين مستويات المعيشة للمهاجر وأسرته. ومن المهم إثارة سؤال في هذا المجال حول قدرة هذا المسح على التقاط المستثمرين الفلسطينيين في الخارج (الأردن أو الدول الأجنبية، مثل كندا والولايات المتحدة أو أوروبا)، خاصة أن المهاجرين الذين يهدفون للاستثمار في الخارج يصطحبون معهم عائلاتهم. وبهذا تبقى إمكانية الحكم على تأثيرات الهجرة الخارجية على عملية الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة محدودة. ويشمل ذلك نقل الأموال إلى الخارج أو استثمار المهاجرين في الوطن.

**المهاجرون الذين حملوا معهم أموال أثناء هجرتهم حسب مجالات صرفها في بلد المهجر**

| مجالات الصرف | النسبة من المبحوثين |
|---|---|
| الاحتياجات اليومية : شراء المواد الغذائية و / أو الملابس للأسرة | 89.9 |
| شراء السلع المنزلية الأخرى (سيارة، ثلاجة، غسالة) | 24.6 |
| صرف للتعليم / التدريب المهني تدريب أفراد الأسرة | 47.3 |
| العلاج | 18.7 |
| سداد الديون | 1.5 |
| شراء شقة / بناء منزل | 4.7 |
| شراء الأراضي/ استئجار أراضي | 3.0 |
| مشروع استثماري | 1.2 |
| الادخار | 7.7 |
| مساعدة الأهل والأقارب | 3.1 |
| أخرى | 8.8 |

ومن حيث التقييم العام للهجرة فإن النسبة الأكبر من المهاجرين (حسب ذويهم) يرونها إيجابية، مع التأكيد على وجود نسبة كبيرة، أيضا، ترى أنها لا سلبية ولا إيجابية أو لا تعرف ما هو موقف المهاجر. وربما يعبر هذا التقييم عن موقف ذوي المهاجر، أو كيف انعكست هجرة ابنهم عليهم، أكثر مما تعكس تقييم المهاجر نفسه لهجرته وهذا ينسجم مع موقفهم من خيارات بقاء المهاجر في بلد الهجرة، حيث أفاد نحو 51% من المبحوثين أنهم يشجعون أبناءهم على البقاء في بلد المهجر. وفي السياق ذاته يفضل معظم المهاجرين (نحو 60%) البقاء في بلد الهجرة الحالي، ويفكر ربعهم في مغادرة بلد الهجرة الحالي (ليس بالضرورة إلى الوطن)، بينما نحو 15% أفاد ذويهم أنهم لا يعرفون توجهات أبنائهم. ويعزون سبب بقائهم إلى وجود وظيفة جيدة بصورة رئيسية (30.3%) أو صعوبة الحصول على وظيفة مناسبة في مكان آخر (5.5%)، أو رغبة الزوج أو الزوجة البقاء هناك (30.8%)، بينما شكلت العوامل الأخرى (خاصة تعليم الأبناء وتوفر خدمات صحية وترفيهية) دافعا لنسبة قليلة للبقاء في بلد المهجر، بينما أفاد 23% أن سبب البقاء يعود لأسباب أخرى. ولهذه الأرقام دلالة مهمة، وهي أن عامل الجذب الأساسي يتمثل في توفير عمل مناسب (مناسب لمهارات المهاجر، ومناسب من حيث الأجر والامتيازات المرافقة).

**المهاجرون إلى الخارج منذ العام 2000 حسب تقييمهم للهجرة**

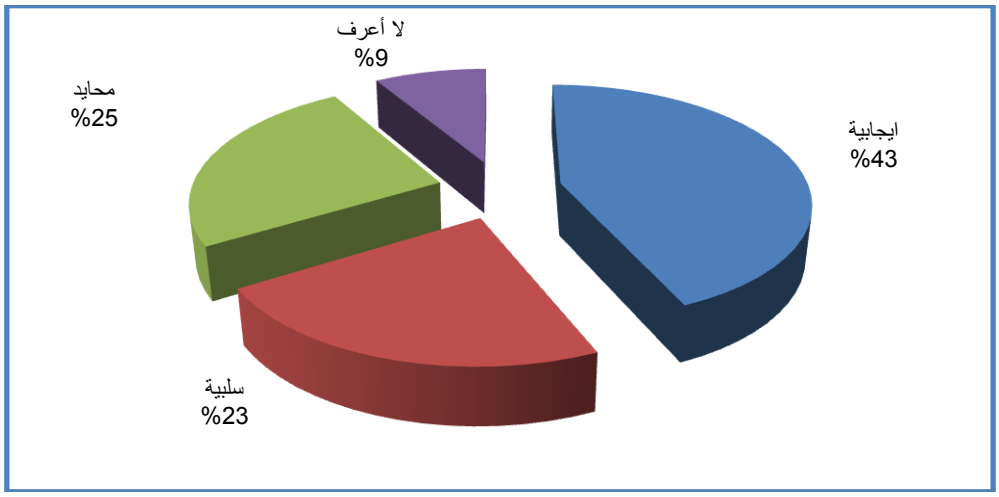


وعلى صعيد آخر لم تتوفر بيانات حول آليات التواصل مع المهاجرين من قبل المؤسسات الفلسطينية الرسمية (وكالات حكومية، منظمة التحرير، السفارات والقنصليات). ومثل هذه البيانات مهمة لتقييم واقع السياسات القائمة بخصوص تنظيم ومتابعة الهجرة الخارجية، والتواصل مع المهاجرين. وكذلك مهمة لرسم سياسات فعالة في هذا المجال. وربما تتطلب هذه المعلومات منهجية مختلفة، لا يفيد معها تلقي البيانات بالوكالة عن خبرات المهاجرين.

الفصل الثالث

# الهجرة العائدة

يركز هذا القسم على خبرات الهجرة إلى الخارج لدى العائدين للإقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. خاصة أن مصدر المعلومات حول هذه الخبرة هم المهاجرون العائدون أنفسهم. لذلك فقد جرى معالجة بيانات العائدين الذين سبق لهم الإقامة في الأراضي الفلسطينية قبل هجرتهم إلى الخارج، وعادوا لها بعد العام 2000، ولم يكن سبب مغادرتهم المرافقة، أي أولئك الذين كان لديهم فرصة الاختيار فيما يتعلق بالهجرة الخارجية[1].

**خصائص العائدين عند هجرتهم للخارج**

تظهر بيانات العائدين أن غالبيتهم من الذكور (81.5%)، وهذا يشير إلى الطابع الذكوري للهجرة الخارجية (في أوساط من لديه خيار الهجرة، أي باستثناء المرافقين)، كما يلاحظ الطابع الشاب لهم عند هجرتهم، حيث بلغ معدل عمرهم عند الهجرة 27 سنة، ونصفهم كانت أعمارهم 22 سنة أو أقل. وتشير البيانات أيضا إلى أن هؤلاء يعودون إلى الأراضي الفلسطينية في سن العمل، فقد بلغ معدل عمر هؤلاء العائدين عند عودتهم 36 سنة، ونصفهم عادوا في عمر 32 سنة أو أقل. وهذا أمر منطقي ينسجم مع سبب الهجرة، حيث شكل التعليم دافعا لمغادرة نسبة كبيرة من هؤلاء أرض الوطن.

**توزع العائدين حسب الجنس والعمر عند الهجرة والعمر عند العودة للأراضي الفلسطينية**

| الجنس | فئات العمر | | | | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | أقل من 18 سنة | 24-18 | 29-25 | 34-30 | 39-35 | 44-40 | 64-45 | +65 | |
| **العمر عند الهجرة إلى الخارج** | | | | | | | | | |
| ذكور | 3.8 | 59.9 | 12.8 | 7.8 | 6.4 | 1.6 | 5.3 | 2.5 | **100** |
| اناث | 16.0 | 32.8 | 11.2 | 0.0 | 8.7 | 12.4 | 10.4 | 8.6 | **100** |
| **المجموع** | **6.1** | **54.9** | **12.5** | **6.3** | **6.8** | **3.6** | **6.2** | **3.6** | **100** |
| **العمر عند العودة إلى الأراضي الفلسطينية** | | | | | | | | | |
| ذكور | 0.0 | 22.7 | 21.2 | 15.5 | 9.5 | 6.3 | 22.1 | 2.8 | **100** |
| اناث | 6.4 | 13.1 | 13.5 | 5.7 | 5.2 | 13.1 | 36.6 | 6.3 | **100** |
| **المجموع** | **1.2** | **20.9** | **19.8** | **13.7** | **8.7** | **7.5** | **24.8** | **3.4** | **100** |

ومن الدلالات المهمة لهذه الأرقام أن الهجرة إلى الخارج قد تكون آلية للحصول أو تطوير الخبرات والمهارات، وأيضا آلية لتوفير رأسمال قد يعاد استثمارهما في الأراضي الفلسطينية.

[1] بلغ عدد المبحوثين الذين تنطبق عليهم هذه الشروط 294 مبحوثا في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا العدد قليل، ويحد من قدرة الباحثين على تحليل نتائجها وفق أبعاد مختلفة. لذا سيكون التحليل على مستوى الأراضي الفلسطينية، و بصورة محدودة على مستوى جنس المبحوث.

ويلاحظ أن نصفهم كان يحمل شهادة الدراسة الثانوية عند الهجرة إلى الخارج، بينما نحو خمسهم كان يحمل مؤهلا (شهادة ما بعد الثانوي).

**توزع العائدين حسب الحالة التعليمية لهم عند هجرتهم إلى الخارج والجنس**

| الجنس | امي | ملم | ابتدائي | اعدادي | ثانوي | دبلوم متوسط | بكالوريوس | ماجستير | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ذكور | 0.4 | 3.7 | 5.6 | 14.0 | 54.5 | 5.6 | 13.0 | 3.1 | **100** |
| اناث | 11.3 | 8.2 | 16.0 | 18.8 | 32.0 | 5.2 | 6.6 | 1.8 | **100** |
| **المجموع** | **2.5** | **4.5** | **7.6** | **14.9** | **50.3** | **5.6** | **11.8** | **2.8** | **100** |

## أسباب الهجرة

يلاحظ أن النسبة الأكبر من هؤلاء غادروا إلى خارج الأراضي الفلسطينية بهدف متابعة تعليمهم (39.8%)، وترتفع هذه النسبة عند الذكور مقارنة بالإناث. وتأتي في الدرجة الثانية العوامل الاقتصادية، خاصة عدم وجود فرص عمل في الأراضي الفلسطينية، أو تحسين مستوى المعيشة، أو عدم كفاية الدخل، والتي أفاد 36.7% من العائدين أنها السبب الرئيسي لهجرتهم من الأراضي الفلسطينية. ومن الملاحظ أن نسبة قليلة من العائدين عللوا هجرتهم إلى حالة انعدام الأمن (4.7% فقط). وهذا يجعل من الهجرة الخارجية هجرة للتعليم وللبحث عن فرص اقتصادية أفضل. وينسجم ذلك مع تقييم العائدين لأوضاع أسرهم الاقتصادية قبل الهجرة، حيث أفاد حوالي 60% منهم أو أوضاع أسرهم الاقتصادية كافية او أكثر من كافية (أوضاعهم الاقتصادية جيدة).

**التوزيع النسبي للعائدين حسب السبب الرئيسي لهجرتهم من الأراضي الفلسطينية للخارج حسب الجنس**

| السبب | ذكور | اناث | المجموع |
|---|---|---|---|
| عاطل عن العمل/ عدم وجود فرص عمل | 15.9 | 1.8 | 13.2 |
| عدم كفاية الدخل | 3.6 | 1.6 | 3.2 |
| انتقال مكان العمل | 2.2 | 1.5 | 2.0 |
| الفرص التجارية الجيدة هناك | 1.3 | 0.0 | 1.1 |
| تحسين مستوى المعيشة | 17.8 | 30.9 | 20.3 |
| التعليم والدراسة | 46.0 | 13.5 | 39.8 |
| الحصول على تعليم أفضل للأطفال | 0.0 | 1.5 | 0.3 |
| توفر الخدمات الاجتماعية والصحية هناك | 0.4 | 3.5 | 1.0 |
| الابتعاد عن المشاكل الأسرية | 1.0 | 2.0 | 1.2 |
| انعدام الأمن | 5.0 | 3.5 | 4.7 |
| أخرى | 6.9 | 40.2 | 13.2 |
| **المجموع** | **100** | **100** | **100** |

**الخبرات العملية**

أفاد نحو ثلثي العائدين أنهم لم يعملوا قبل مغادرتهم الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد يفسر سبب مغادرتهم للإقامة في الخارج (التعليم) جزئيا ارتفاع هذه النسبة. كما أفاد نحو 79% من الذين عملوا قبل مغادرتهم إلى الخارج أنهم عملوا قبل الثلاث أشهر الأخيرة قبل المغادرة، وعمل حوالي نصفهم في وظائف مؤقتة، وحوالي ثلثهم عملوا في هذه الوظائف بدوام جزئي، وقد قام نحو 15% منهم بالبحث عن عمل مباشرة قبل مغادرتهم إلى الإقامة في الخارج.

أفاد نحو 48% من العائدين أنه كان لديهم عمل في البلد الأخير الذي أقاموا فيه قبل العودة إلى الوطن. وقال نحو 56% أنهم انتقلوا إلى هذا البلد ولم يكن هناك عمل ينتظرهم فيه. ووجد 37% عملا في هذا البلد خلال شهر من إقامتهم فيه، بينما أفاد نحو 54% أنهم احتاجوا ما بين شهر إلى سنة للحصول على عمل.

وكان يعمل نحو 53% منهم في وظائف دائمة بعقد، و3.6% أرباب عمل والبقية كانت تعمل في وظائف مؤقتة. بينما عمل نحو 19% منهم كأصحاب عمل بعد عودتهم إلى أرض الوطن، ونحو 2% يعملون لدى الأسرة، ونحو 42% لا يعملون، والباقي ( حوالي 37%) يعملون بأجر أو في أعمال أخرى.

وبالنسبة للعاملين حاليا منهم فإن نحو 66% منهم يعملون في وظائف دائمة، ونحو 17% يعملون في وظائف مؤقتة، ونحو 13% بالمياومة، ونحو 3% أخرى (تدريب).

وبالنسبة لتقييم العائدين لأثر الهجرة على أوضاعهم، فإن نتائج المسح تبين أن التقييم العام إيجابي، إذ تشير البيانات إلى أن النسبة الأكبر من العائدين ترى أن الجوانب الايجابية والسلبية للهجرة متساوية، بينما تزيد قليلا نسبة الذين يرونها ايجابية أكثر عن الذين قيموها سلبا.

**العائدون حسب تقييمهم هجرتهم إلى الخارج**

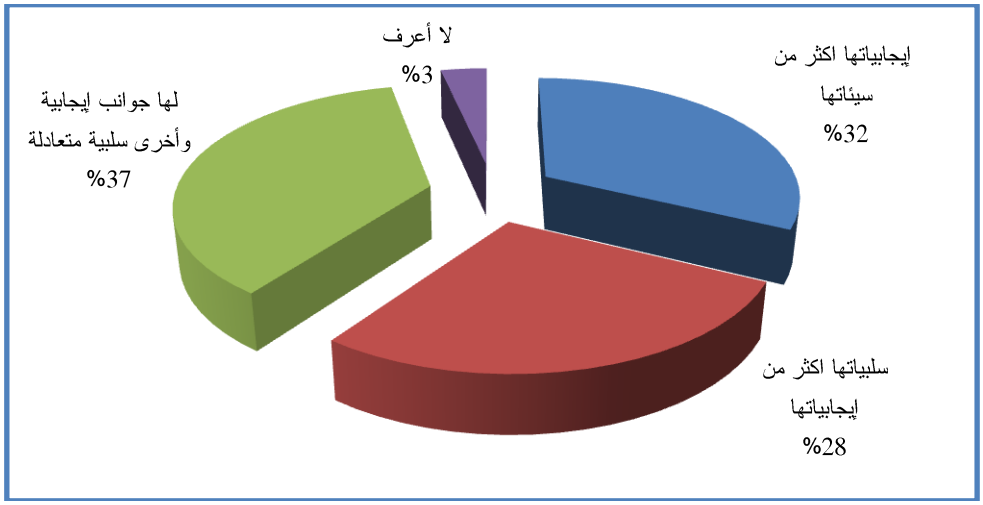

وترى النسبة الأكبر من المبحوثين ( حوالي 44%) أن وضعهم المالي تحسن بعد الهجرة مقارنة بوضعهم قبل الهجرة، بينما يرى حوالي 30% منهم أن وضعهم المالي أكثر سوءَ.

**العائدون حسب تقييمهم وضعهم المالي الحالي بوضعهم قبل الهجرة**

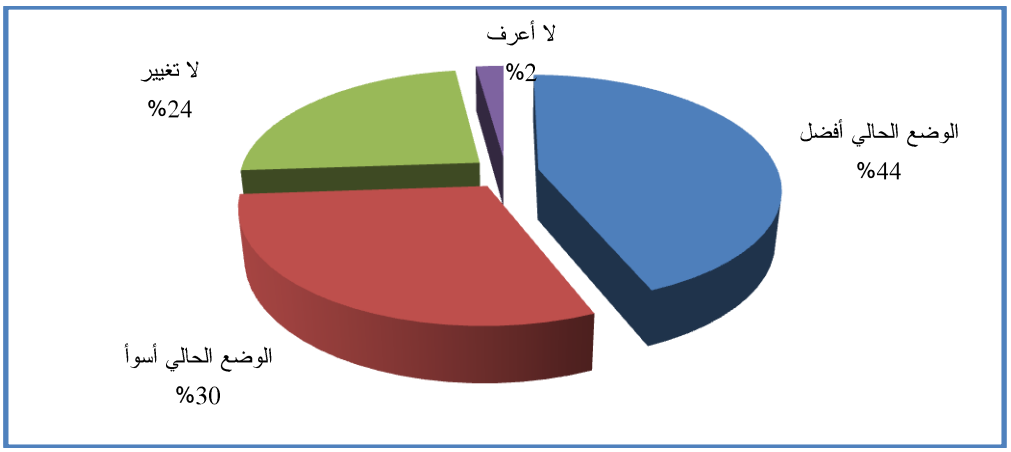


وكذلك الحال بالنسبة لوضعهم المعيشي، فقد أفاد حوالي 40% أن وضعهم الحالي أفضل، مقابل نحو 25% يرون أن وضعهم المعيشي ساء أكثر مقارنة بالوضع الذي كانوا عليه قبل الهجرة.

**العائدون حسب تقييمهم وضعهم المعيشي الحالي مقارنة بوضعهم قبل الهجرة**

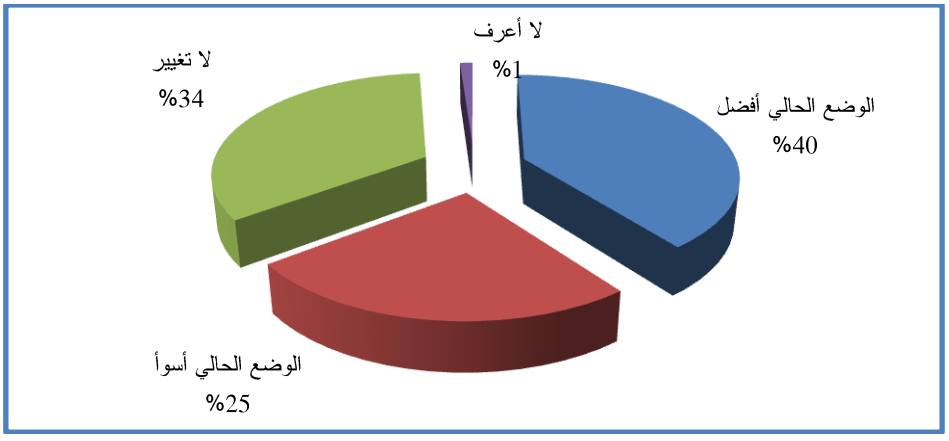


أما التقييم الأكثر إيجابية فقد كان لوضعهم العملي، حيث أفاد حوالي 59% منهم أن وضعهم العملي تحسن، مقابل نحو 14% قالوا أنه ساء مقارنة بالوضع العملي لهم قبل الهجرة .

**العائدون حسب تقييمهم وضعهم العملي الحالي مقارنة بالوضع قبل الهجرة إلى الخارج**

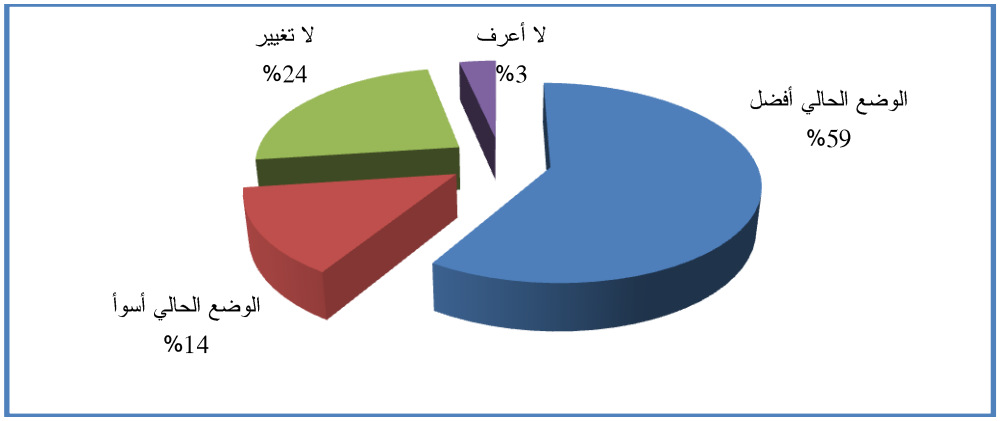


وبصورة عامة، تشكل هذه التقييمات مؤشرا عاما على فاعلية الهجرة الخارجية كآلية لتحسين الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين، ولاكتساب مهارات اقتصادية معينة. وحافظ معظم العائدين على استمرار علاقاتهم بالأراضي الفلسطينية، فقد أفاد 67.5% منهم أنهم زاروا الأراضي الفلسطينية مرة واحدة على الأقل خلال السنوات الخمسة السابقة على عودتهم للإقامة فيها.

**التحويلات المالية**

أفاد ربع العائدين أنهم قاموا بتحويل أموال إلى الأراضي الفلسطينية. وكانت البنوك هي الطريقة الرئيسية التي كانوا يستخدمونها لتحويل هذه الأموال. ويذكر أن 3.6% من هؤلاء العائدين يحصلون على رواتب تقاعدية من بلد المهجر.

وبينت نتائج المسح أن نسبة قليلة من هؤلاء العائدين استخدموا الأموال التي حولوها إلى الأراضي الفلسطينية في إنشاء مشروع استثماري، حيث أفاد نحو 10% من العائدين أن تحويلاتهم استخدمت لهذا الغرض. بينما الاستخدام الأكثر انتشارا هو المصاريف اليومية للعائلة.

**العائدون حسب مجالات صرف تحويلاتهم**

| مجال الصرف | نسبة العائدين الذين قاموا باستخدام تحويلاتهم في هذا المجال |
|---|---|
| الاحتياجات اليومية | 82.9 |
| شراء السلع المنزلية الأخرى | 48.0 |
| صرف للتعليم / التدريب المهني تدريب أفراد الأسرة | 40.9 |
| العلاج | 39.4 |
| سداد الديون | 14.0 |
| شراء شقة / بناء منزل | 18.6 |
| شراء الأراضي/ استئجار أراضي | 5.4 |
| مشروع استثماري | 10.3 |
| الادخار | 14.5 |
| مساعدة الأهل والأقارب | 29.0 |
| أخرى | 6.2 |

**ترتيبات الهجرة**

أفاد نحو 77% من العائدين أنهم كانوا شخصيا أصحاب القرار في الهجرة. وأفاد 33.6% من العائدين أنه توفرت لديهم معلومات عن البلد الذي هاجروا إليه، أي أن غالبية هؤلاء هاجروا إلى بلاد لم تكن لديهم معلومات حولها. وأفاد حوالي 23% أنهم زاروا الدولة التي هاجروا إليها قبل انتقالهم للإقامة فيها. ويتضح أن المصدر الرئيسي للمعلومات حول البلد المنوي الهجرة اليه كان الأصدقاء أو الانطباعات الشخصية نتيجة زيارة هذا البلد. وتعكس هذه النتائج غياب المؤسسات الرسمية التي يمكنها تزويد الشخص الراغب في الهجرة بالمعلومات الدقيقة والمفيدة، والتي تساعده في اتخاذ القرار، وتسهل عليه عملية الاندماج في المجتمع الجديد.

**العائدون حسب المصدر الرئيسي للمعلومات حول البلد الذي هاجروا إليه**

| مصدر المعلومات | النسبة |
|---|---|
| أقارب وأصدقاء في الأراضي الفلسطينية | 20.7 |
| أقارب وأصدقاء من تلك الدولة | 42.7 |
| راديو وتلفزيون وانترنت | 4.6 |
| صحف ومجلات | 1.5 |
| الزيارات السابقة | 25.5 |
| صاحب العمل في تلك الدولة | 2.1 |
| صاحب العمل في الأراضي الفلسطينية | 0.9 |
| أخرى | 2.1 |
| **المجموع** | **100** |

كذلك الحال مع كيفية تمويل وتيسير الهجرة. فقد شكلت الأسرة والأقارب والأصدقاء والتمويل الذاتي المصادر الرئيسية لتمويل الهجرة، بينما لا توجد مؤسسات رسمية تساهم في هذا المجال. وأفاد 57% من هؤلاء العائدين أنه كان في البلد التي هاجروا إليها أقارب وأصدقاء. وأفاد 38% من هؤلاء أنهم تلقوا مساعدات من أقاربهم وأصدقائهم. ومرة أخرى افتقد هؤلاء لوجود جهات رسمية تساعدهم في هذا المجال. وكان الشكل الأبرز لمساعدة الأقارب والأصدقاء متمثلا في تقديم الغذاء والسكن (32%)، بينما كانت نسبة الذين استفادوا من مساعدات الأقارب والأصدقاء في المجالات الأخرى قليلة.

**العائدون حسب نوع المساعدة التي حصلوا عليها من الأقارب والأصدقاء في البلد الذي هاجروا اليه**

| نوع المساعدة | النسبة من المجيبين | النسبة من أنواع المساعد (بعضهم حصل على أكثر من نوع مساعدة) |
|---|---|---|
| الحصول على تصريح الإقامة | 8.2 | 16.0 |
| الحصول على تصريح عمل | 5.3 | 10.2 |
| المساعدة في أجرة النقل والمواصلات | 7.8 | 15.1 |
| تقديم طعام وسكن | 32.2 | 62.5 |
| تقديم أموال | 12.3 | 23.8 |
| تشغيل | 6.5 | 12.6 |
| معلومات عن إمكانية العمل | 5.1 | 9.9 |
| المساعدة في الحصول على عمل | 9.5 | 18.5 |
| المساعدة في العثور على سكن | 12.0 | 23.4 |
| أخرى | 1.1 | 2.2 |
| **المجموع** | **100** | |

وبالنسبة للصعوبات التي تواجه العائدين، فإن إيجاد فرص عمل مناسبة هي الصعوبة الأهم (60% من العائدين)، يليها ارتفاع تكاليف المعيشة، وصعوبات في إيجاد مراكز ترفيه. أما نسبة العائدين الذين يواجهون مشاكل مع البيئة الاستثمارية فهي محدودة نسبيا. مع العلم أن نصف العائدين لا يواجهون مشاكل. وتشير الصعوبات التي يواجهها العائدون إلى ضرورة توفير مؤسسات رسمية تساعدهم على إعادة تكيفهم في الوطن، وتساعدهم في تجاوز الصعوبات التي يواجهونها.

**العائدون حسب الصعوبات التي يواجهونها في الأراضي الفلسطينية بعد عودتهم**

| الصعوبات | النسبة من المجيبين | النسبة من الصعوبات (بعضهم لديه أكثر من صعوبة) |
|---|---|---|
| صعوبة في الحصول على سكن | 6.0 | 11.9 |
| صعوبة في إعادة التكيف والتأقلم | 17.5 | 34.7 |
| صعوبة في تعليم الأبناء | 6.2 | 12.3 |
| صعوبة في إيجاد مراكز الترفيه | 13.2 | 26.3 |
| الصعوبة في إيجاد فرص عمل مناسبة | 30.4 | 60.3 |
| ارتفاع تكاليف المعيشة | 19.7 | 39.0 |
| صعوبات في البيئة الاستثمارية | 4.6 | 9.2 |
| أخرى | 2.4 | 4.7 |
| **المجموع** | **100** | |

ورغم عدم وجود سؤال مباشر عن وجود برامج للتواصل مع المغتربين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم المختلفة، إلا أن الأسباب التي وقفت وراء قرار هؤلاء بالعودة إلى الوطن تشير إلى ضعف تأثير مثل هذه البرامج، في حال وجودها. فالنسبة الأكبر عادت بعد انتهاء فترة الدراسة (28%)، والرغبة في تربية الأبناء في بيئة عربية (12%)، بينما الذين

عادوا للاستثمار في الوطن فقط 4%، والذين يطمحون في الحصول على وظيفة أفضل (نحو 7%). أما الذين قالوا أنهم عادوا نتيجة لتحسن الوضع السياسي فهي أقل من 1%.

وبصورة عامة فإن نتائج المسح تشير إلى غياب أو ضعف المؤسسات الرسمية التي تقوم بمتابعة قضايا الهجرة الخارجية، سواء من حيث توفير المعلومات المناسبة، أو تنظيم عملية الهجرة، او توفير الرعاية للمهاجرين، ومتابعة قضاياهم والتواصل معهم، أو توفير منبر مناسب يساعد في استقطاب العائدين ويكون قادرا على التعامل مع تنوع سماتهم المهنية والاجتماعية، وتنوع خبراتهم. من جهة أخرى تبين أن شبكات القرابة العابرة للحدود تلعب دورا مهما في هذا المجال، سواء على مستوى توفير المعلومات، أو توفير تمويل الهجرة، أو التأثير في قرار العودة إلى الوطن، كما تظهر هذه النتائج أن تحويلات المهاجرين توجه نحو احتياجات الأسرة اليومية، أكثر من توجهها نحو الاستثمار.

الفصل الرابع

# الرغبة في الهجرة إلى الخارج

بينت نتائج مسح الهجرة عام 2010 أن 13.3% من الأفراد الفلسطينيين في عمر 15–59 سنة يرغبون في الهجرة. ونحو 30% من هؤلاء يرغبون في الهجرة الدائمة. وتحتل الدول الأجنبية غير الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول من حيث البلد التي يرغب الفلسطينيون في الهجرة إليها (27.8% من الراغبين في الهجرة)، يليها دول الخليج العربي (23.1%)، ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية (15.1%)، ويرغب 16.5% منهم في الهجرة إلى الدول العربية الأخرى، خاصة مصر والأردن، بينما لم يقرر 17.5% بعد إلى أين يرغب في الهجرة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011: 82–83).

وأفاد 60.7% من المبحوثين أن سبب رغبتهم في الهجرة تعود إلى أسباب اقتصادية (عدم وجود فرص عمل، أو عدم كفاية الدخل أو بهدف تحسين المعيشة). بينما أعاد 18.7% سبب رغبتهم في الهجرة إلى متابعة الدراسة، و6.6% قالوا أن انعدام الأمن في الوطن هو دافعهم للهجرة، وتوزع الباقون على أسباب أخرى مختلفة وبنسب قليلة. وتؤكد هذه البيانات أن الدافع وراء رغبة هؤلاء في الهجرة هي لتحسين مستويات المعيشة، أو لمتابعة التعليم. وينطبق هذا التشخيص على دوافع الجنسين للرغبة في الهجرة إلى الخارج، فالمحرك الأساسي للرغبة في الهجرة هو السعي على تحسين مستوى المعيشة، وهذا يعيد تسليط الضوء على الهجرة الخارجية بوصفها آلية رئيسية للحراك الاجتماعي العمودي.

**الأفراد 15–59 سنة الراغبون في الهجرة حسب السبب والجنس**

| السبب | ذكور | اناث | كلا الجنسين |
|---|---|---|---|
| عاطل عن العمل/ عدم وجود فرص عمل | 14.6 | 16.6 | 15.2 |
| عدم كفاية الدخل | 6.3 | 5.7 | 6.2 |
| انتقال مكان العمل | 0.5 | 0.6 | 0.5 |
| الفرص التجارية الجيدة هناك | 4.2 | 1.3 | 3.4 |
| تحسين مستوى المعيشة | 37.6 | 43.6 | 39.3 |
| مشاكل شخصية مع رب العمل | 0.3 | 0.0 | 0.2 |
| التعليم والدراسة | 19.6 | 16.5 | 18.7 |
| الحصول على تعليم أفضل للأطفال | 0.8 | 0.8 | 0.8 |
| توفر الخدمات الاجتماعية والصحية هناك | 1.7 | 1.1 | 1.5 |
| لم شمل العائلة | 1.1 | 2.2 | 1.4 |
| الابتعاد عن المشاكل الأسرية | 1.3 | 0.6 | 1.1 |
| الحصول على اللجوء السياسي | 0.7 | 0.6 | 0.7 |
| انعدام الأمن | 6.3 | 7.5 | 6.6 |
| أخرى | 4.9 | 2.8 | 4.3 |
| **المجموع** | **100** | **100** | **100** |

وتخفي النسبة الإجمالية التفاوت الكبير في الرغبة في الهجرة بين المحافظات والفئات العمرية المختلفة، فهي مرتفعة إجمالا في محافظات شمال الضفة الغربية (نابلس، وجنين، وطولكرم، وطوباس، وقلقيلية، وسلفيت) ومنخفضة في محافظات الوسط (القدس، ورام الله والبيرة)، وتحتل محافظات الجنوب موقعا وسطا بين محافظات شمال ووسط الضفة الغربية، كما تنتشر الرغبة في الهجرة في محافظات جنوب قطاع غزة بصورة أكبر من انتشارها في وسطه وشماله. وربما تنسجم هذه البيانات مع الأوضاع الاقتصادية السائدة في هذه المحافظات. فالمحافظات التي لا تتوفر فيها فرص عمل تشكل المصدر الأهم للراغبين في الهجرة. وهذا ينسجم مع الدافع للرغبة في الهجرة، حيث شكلت العوامل الاقتصادية السبب الأهم. وفي هذا المجال من المهم أخذ ذلك بعين الاعتبار عند تصميم برامج التنمية الحكومية وغير الحكومية.

وتنتشر الرغبة في الهجرة في أوساط الفئات الشابة أكثر من الفئات العمرية الأخرى، ويشمل هذا الحكم جميع المحافظات الفلسطينية، وسجلت معدلات الرغبة في الهجرة معدلات مرتفعة في الفئة العمرية 15–29، مقارنة بالفئات الأخرى، ويشمل هذا الحكم معظم المحافظات باستثناء محافظات غزة وشمال غزة.

وتظهر البيانات أيضا أن الذكور يرغبون في الهجرة أكثر من الإناث. وتزداد رغبة الإناث في الهجرة بصورة ملموسة في الفئة العمرية 15– 29 ، وهي الفئة العمرية التي تضم الفتيات في مرحلة اكمال التعليم العالي.

وهذا ينسجم مع طبيعة الهجرة وأهدافها، فالفلسطيني يهاجر بصورة رئيسية لتحسين الأوضاع الاقتصادية له ولأسرته، أو بهدف متابعة التعليم. وما يدعم ذلك، أيضا، الطابع المؤقت للهجرة التي يرغب فيها هؤلاء.

**نسبة الأفراد 15-59 سنة الراغبون في الهجرة إلى الخارج حسب المحافظة والجنس والعمر***

| المحافظة | العمر | الجنس | | كلا الجنسين |
|---|---|---|---|---|
| | | ذكور | اناث | |
| جنين | 29-15 | 29.4 | 15.1 | 22.4 |
| | 44-30 | 16.0 | 6.7 | 11.4 |
| | 59-45 | 5.4 | 0.8 | 3.4 |
| | **المجموع** | **21.2** | **10.4** | **16.0** |
| طوباس | 29-15 | 27.5 | 13.3 | 20.6 |
| | 44-30 | 15.9 | 8.0 | 12.6 |
| | 59-45 | 18.2 | 6.0 | 12.6 |
| | **المجموع** | **21.5** | **10.1** | **16.2** |
| طولكرم | 29-15 | 33.7 | 16.8 | 26.0 |
| | 44-30 | 18.3 | 8.0 | 12.8 |
| | 59-45 | 10.0 | 6.8 | 8.3 |
| | **المجموع** | **25.2** | **11.8** | **18.6** |
| نابلس | 29-15 | 34.1 | 26.6 | 30.4 |
| | 44-30 | 14.7 | 11.6 | 13.2 |
| | 59-45 | 12.3 | 6.3 | 9.0 |
| | **المجموع** | **24.4** | **18.1** | **21.3** |
| قلقيلية | 29-15 | 27 | 12.8 | 20.4 |
| | 44-30 | 7.0 | 3.0 | 4.9 |
| | 59-45 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| | **المجموع** | **16.4** | **7.4** | **12.1** |
| سلفيت | 29-15 | 37.7 | 23.7 | 30.9 |
| | 44-30 | 15.7 | 5.6 | 10.6 |
| | 59-45 | 6.2 | 0.0 | 2.4 |
| | **المجموع** | **27.7** | **14.5** | **21** |
| رام الله والبيرة | 29-15 | 18.5 | 13.8 | 16.2 |
| | 44-30 | 8.9 | 7.1 | 8.0 |
| | 59-45 | 6.9 | 3.3 | 4.9 |
| | **المجموع** | **13.5** | **9.9** | **11.7** |

## (تابع) نسبة الأفراد 15-59 سنة الراغبون في الهجرة إلى الخارج حسب المحافظة والجنس والعمر

| المحافظة | العمر | الجنس | | كلا الجنسين |
|---|---|---|---|---|
| | | ذكور | اناث | |
| القدس | 29-15 | 6.7 | 6.6 | 6.6 |
| | 44-30 | 6.0 | 4.2 | 5.1 |
| | 59-45 | 2.4 | 5.0 | 3.7 |
| | **المجموع** | **5.7** | **5.6** | **5.6** |
| بيت لحم | 29-15 | 19.2 | 16.7 | 17.9 |
| | 44-30 | 14.6 | 10.4 | 12.4 |
| | 59-45 | 20.4 | 6.3 | 14.6 |
| | **المجموع** | **18.1** | **13.2** | **15.7** |
| الخليل | 29-15 | 19.2 | 9.5 | 14.5 |
| | 44-30 | 10.1 | 2.4 | 6.5 |
| | 59-45 | 7.2 | 1.3 | 4.7 |
| | **المجموع** | **14.5** | **6.3** | **10.6** |
| شمال غزة | 29-15 | 16.5 | 13.3 | 14.9 |
| | 44-30 | 21.3 | 3.3 | 13.7 |
| | 59-45 | 12.2 | 8.0 | 10.0 |
| | **المجموع** | **17.6** | **9.7** | **13.8** |
| غزة | 29-15 | 13.6 | 9.3 | 11.4 |
| | 44-30 | 14.8 | 6.9 | 11.5 |
| | 59-45 | 8.4 | 9.3 | 8.8 |
| | **المجموع** | **13.2** | **8.7** | **11.0** |
| دير البلح | 29-15 | 13.2 | 7.2 | 9.8 |
| | 44-30 | 10.6 | 2.4 | 7.1 |
| | 59-45 | 3.6 | 1.6 | 2.8 |
| | **المجموع** | **10.6** | **4.8** | **7.8** |
| خان يونس | 29-15 | 20.9 | 15.7 | 18.2 |
| | 44-30 | 12.7 | 9.9 | 11.5 |
| | 59-45 | 4.5 | 1.3 | 2.9 |
| | **المجموع** | **15.5** | **12.1** | **13.9** |
| رفح | 29-15 | 19.4 | 17.8 | 18.5 |
| | 44-30 | 20.4 | 12.1 | 17.0 |
| | 59-45 | 14.2 | 8.4 | 11.4 |
| | **المجموع** | **19.1** | **14.6** | **16.9** |

- تم استبعاد محافظة أريحا والأغوار لأسباب تتعلق بحجم عينة المحافظة

من جهة أخرى فإن الأفراد الذين سبق اعتقالهم (لديهم تجربة اعتقالية) يميلون إلى الهجرة أكثر من الذين لم يسبق أن اعتقلوا (الاعتقال على خلقية سياسية). فقد تبين من نتائج مسح الهجرة أن 15% من الذكور الذين سبق اعتقالهم يفكرون في الهجرة الخارجية، بينما أفاد 12.8% من الذكور الذين لم يسبق أن اعتقلوا أنهم يفكرون في الهجرة الخارجية. وربما تضع هذه النتيجة المسئولين أمام ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع المعيشية والمهنية للأسرى المحررين.

وقد أفاد 28.1% من الراغبين في الهجرة أن لديهم خطط محددة للهجرة إلى الخارج. ويخطط نحو ثلثيهم في الهجرة خلال سنتين، حيث يفكر ثلث هؤلاء بالهجرة الدائمة، كما حاول نحو خمسهم الهجرة سابقا، ولم ينجحوا لأسباب مختلفة (معظمها صعوبات تتعلق بالدخول إلى البلد المعني). وفي نفس الوقت اتصل نحو ربع الذين لديهم خطط للهجرة بوسيط لتسهيل الهجرة، لكن لم تنجح هذه الاتصالات في توفير الظروف المناسبة لهجرتم. وهذا يعني أن هؤلاء يمرون في مرحلة معينة من مراحل الإعداد للهجرة الفعلية.

أما بالنسبة للجهات التي من المتوقع أن تمول هجرة هؤلاء، فهي تتمثل في الأسرة (55.7%) وبوفيرات الشخص نفسه (39.2%).

**الخصائص التعليمية للراغبين في الهجرة**

تظهر البيانات أن نسب الراغبين في الهجرة متقاربة بين مستويات التعليم المختلفة، وهي ترتفع قليلا لدى حملة الدكتوراه والبكالوريوس، وتنخفض لدى الأفراد الذين مستواهم التعليمي اقل من ابتدائي. لكن التوجه العام الذي تكشف عنه النتائج يتمثل في تماثل الفئات المختلفة في توجهاتها نحو الهجرة الخارجية. فالتعليم بحد ذاته لا يزيد من مستويات الميل للهجرة الخارجية. فالدافع الذي يقف وراء رغبة المتعلم في الهجرة هو نفسه الذي يدفع غير المتعلم للهجرة، وهي البحث عن وظيفة مناسبة وتحسين مستويات المعيشة.

**الخصائص التعليمية للراغبين في الهجرة**

| الحالة التعليمية | الرغبة بالهجرة خارج الأراضي الفلسطينية والإقامة في دولة أخرى | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| | نعم | لا | متردد | |
| امي | 13.8 | 83.3 | 3.0 | **100** |
| ملم | 11.6 | 84.2 | 4.2 | **100** |
| ابتدائي | 13.7 | 83.1 | 3.2 | **100** |
| اعدادي | 13.3 | 83.3 | 3.4 | **100** |
| ثانوي | 13.6 | 81.8 | 4.6 | **100** |
| دبلوم متوسط | 12.5 | 82.8 | 4.7 | **100** |
| بكالوريوس | 13.9 | 81.4 | 4.8 | **100** |
| دبلوم عالي | 12.4 | 77.3 | 10.3 | **100** |
| ماجستير | 12.5 | 84.5 | 3.0 | **100** |
| دكتوراه | 15.7 | 84.3 | 0.0 | **100** |
| **المجموع** | **13.3** | **82.8** | **3.9** | **100.0** |

الفصل الخامس

# خلاصة وتوصيات سياساتية

إن ظاهرة الهجرة الخارجية في المجتمع الفلسطيني ليست بالظاهرة الجديدة وهي بلا شك مرتبطة بجملة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية كما هو الحال في باقي البلدان العربية. ولكن تكمن الخصوصية الفلسطينية المتعلقة بهذه الظاهرة في ثقل وأهمية العوامل السياسية التي تعتبر الأساس في تشكيل هذه الظاهرة تاريخيا في السياق الفلسطيني، وتضفي عليه أبعادا ذات طابع وجودي تتعلق بقضية الشعب الفلسطيني ومدى تمسكه وصموده على أرضه. فالمشروع الصهيوني الكولونيالي الاستيطاني هدف منذ بداياته إلى تفريغ الأراضي الفلسطينية من خلال تهجير السكان قسريا ، كما حدث خلال النكبة، أو من خلال سياسات اقتصادية وأمنية أدت إلى التهجير تدريجيا وبشكل مستمر طوال سنوات الاحتلال. وبسبب ارتباط الهجرة بالأهداف السياسية للحركة الصهيونية تاريخيا، اتسم مفهوم الهجرة فلسطينيا بالطابع السلبي واستمر التعامل مع هذه الظاهرة، على المستوى الرسمي والشعبي حتى فترة قريبة، كجزء من الجدل السياسي الذي يعبر عنه بثائية الهجرة – الصمود وبالتالي لم تطرح كقضية تنموية ينبغي أخذها في الاعتبار في إطار سياسات وطنية واضحة. ولا شك بأن للهجرة الخارجية في الأراضي الفلسطينية نتائج تنموية سلبية عديدة أهمها تفريغ الأراضي الفلسطينية من شعبها ككل ومن بعض الشرائح الاجتماعية والمهنية الأكثر كفاءة، إلا أن لهذه الهجرة أيضا إيجابيات لا تقل أهمية، حيث شكلت المصدر البديل المؤقت لإنعاش الاقتصاد الداخلي والمحافظة على صمود الآلاف من الأسر الفلسطينية إثناء الظروف الصعبة التي مرت بها الأراضي الفلسطينية خلال سنوات الاحتلال وخاصة خلال سنوات الانتفاضة الأولى والثانية. كما ساهمت الهجرة وما رافقها من تحويلات مالية للأهالي والأقارب في تنمية العديد من المناطق في الأراضي الفلسطينية وفي تحسين الخدمات العامة فيها، وهو ما يعزز ضرورة التعامل مع ظاهرة الهجرة بشكل علمي وليس عاطفي وفي إطار من السياسات الوطنية الواضحة التي من شأنها أن تعظم الفائدة من ظاهرة الهجرة وتقلص من سلبياتها قدر المستطاع.

وبالإضافة إلى هذا الحاجز السياسي–النفسي الذي يثقل على صانع القرار الفلسطيني في تعاطيه مع ظاهرة الهجرة والمرتبط بالخصوصية السياسية للواقع الفلسطيني، هناك عقبة أخرى، لا تقل أهمية، تتمثل في فقر البيانات والمعلومات حول الظاهرة. وتزداد أهمية هذه العقبة بمعرفة أن ظاهرة الهجرة تطول كافة الوحدات المجتمعية على المستوى القطري: الفرد، والأسرة، والمجتمع المحلي، والمناطق، والشرائح الاجتماعية الاقتصادية، والقطاعات الاقتصادية، والاقتصاد الكلي. ويترتب على هذا، أن تتشعب دراسة الهجرة، والبيانات الواجب جمعها لتطال كافة هذه المستويات وهو ليس بالأمر اليسير ويفوق قدرات مؤسساتنا البحثية أو الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ويتطلب وقتا طويلا لمراكمة البيانات، وجهدا تكامليا من المؤسسات الوطنية المختلفة ذات العلاقة.

في هذا السياق، يمكننا اعتبار المسح الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الهجرة في الأراضي الفلسطينية عام 2010، والذي اعتمدت على نتائجه هذه الدراسة، خطوة أولى نحو توفير بيانات حول ظاهرة الهجرة يمكن الاسترشاد بها من قبل صانع القرار الفلسطيني في معالجته للظاهرة.

ولا شك بأن مسؤولية التعاطي مع ظاهرة الهجرة هي مسؤولية الدولة ومؤسساتها بالدرجة الأولى التي من واجبها العمل على تطوير البيئة المؤاتية التي من شأنها الحد من التبعات السلبية للظاهرة وتعزيز إيجابياتها، رغم غياب السيادة الكاملة للسلطة الوطنية الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية الذي يشكل عائقا أساسيا يحد من قدراتها على التخطيط وعلى القيام بدورها المنظم والرقابي بشكل فعال.

وانطلاقا من قرائتنا لنتائج هذا المسح، يلاحظ أن الهجرة الخارجية في الأراضي لفلسطينية هي هجرة أساسا مؤقتة ويغلب عليها الطابع الشبابي، وأن النسبة الغالبة منها يهاجر بهدف التعليم أوتحسين أوضاعه المعيشية. وتثير الهجرة بهدف التعليم تساؤلات عديدة عن أسبابها وكيفية الحد منها. وقد يعود سبب هذه الهجرة إلى غياب سياسة وطنية واضحة ومحددة للتعليم العالي في فلسطين، حيث تفتقد لرؤية موحدة وواضحة حول دورها في عملية التنمية والذي ينعكس على طبيعة البرامج الأكاديمية التي تطرحها هذه الجامعات، ونوعية أداءها. بالإضافة إلى محدودية القدرة الاستيعابية للجامعات والمعاهد الأكاديمية الفلسطينية المحلية، حيث يتخرج من المرحلة الثانوية ما يزيد عن 90 ألف طالب/ة سنويا وهو ما يفوق قدرات مؤسساتنا الأكاديمية الاستيعابية. كما أن تدني مستويات جودة التعليم في مؤسساتنا الأكاديمية المحلية، وما تعانيه من أزمات مالية مستدامة، يشجع العديد من الطلبة إلى التوجه نحو الجامعات العربية والأجنبية. ويضاف إلى ذلك عدم توفر بعض التخصصات في الجامعات والمعاهد المحلية، رغم وجود تخصصات مكررة في العديد منها، أو ارتفاع متطلبات بعض هذه التخصصات، مما يدفع بالطلبة إلى البحث عنها في الخارج. وفي هذا المجال يمكن اقتراح التدخلات السياساتية التالية:

أ – وضع خطة وطنية للتعليم العالي تترجم في سياسات واضحة تحدد دور الجامعات والمعاهد العليا في العملية التنموية، وتعزز التنسيق والتكامل فيما بينها، كما تعزز التعاون بينها وبين القطاعات الأخرى، الخاص والأهلي.

ب – إيلاء التعليم الجامعي في الأراضي الفلسطينية الأهمية المناسبة والأولوية في سلم أولويات الخطط التنموية الحكومية، وتوفير الدعم المالي الحكومي الكافي لتمكين الجامعات الفلسطينية من الخروج من أزماتها المالية المستدامة، بحيث تستطيع النهوض بجودة التعليم والبحث العلمي لتصبح منافسة للتعليم الجامعي في الخارج ومستقطبة للطلبة والأكاديميين ذوي الكفاءات المميزة. وهذا يعتبر الشرط الأساسي لتطوير دور الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في تأهيل رأس المال البشري الذي يتلاءم واحتياجات سوق العمل المحلي.

ت – توسيع التخصصات الجامعية بما يتلاءم مع حاجات السوق المتجددة ليجد الطلبة الفلسطينيين التخصصات المطلوبة في جامعاتهم المحلية وتخفيف هجرتهم للبحث عنها في الجامعات الأجنبية.

ث – تعزيز الاستثمار في التعليم المهني بما يلبي احتياجات سوق العمل، ووضع برامج توعوية وتحفيزية لتشجيع الطلبة للإلتحاق بهذا القطاع التعليمي.

ج – توفير المعلومات اللازمة للطلبة وذويهم عن فرص التعليم في المهجر مقارنة بالتعليم المحلي. وتفعيل دور السفارات الفلسطينية كحلقة وصل بين الطلبة أو الخريجين في المهجر والمؤسسات الفلسطينية التي يمكنها الاستفادة من خبراتهم. ولذلك لا بد من إنشاء قاعدة بيانات وطنية خاصة بالطلبة في المهجر.

أما بالنسبة للمهاجرين بهدف تحسين أوضاعهم المعيشية، تشير نتائج المسح إلى أن هؤلاء ينقسمون لفئتين: الأولى يتمتعون بشهادات وكفاءات علمية، والثانية دون كفاءات. وتتطلب هاتان الفئتان تدخلات سياساتية مختلفة لمعالجة احتياجاتهما، سواء على مستوى تنظيم الهجرة، أو على مستوى التواصل معهما في المهجر، وتوفير تسهيلات مناسبة لتعظيم الاستفادة من عوائد هجرتهما. ويمكننا في هذا الإطار اقتراح التدخلات السياساتية التالية:

1 –الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الخطط التنموية وسياساتها واستراتيجياتها معطيات الهجرة الخارجية (كذلك الداخلية) وسماتها وأسبابها. فوتيرة الهجرة وحجمها وأسبابها تعكس الوضع التنموي الفلسطيني الاقتصادي والاجتماعي برمته. ولا شك بأن الهجرة كظاهرة تتأثر بشكل كبير بخصائص وبطبيعة النظام السياسي، وببنية القوى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع، وبمدى وعي الجماعات، وبطبيعة المرحلة السياسية التي يمر بها المجتمع، وما تفرضه من تحديات وأولويات تسعى الدولة إلى تحقيقها. وفي هذا السياق تعتبر الهجرة ظاهرة عبر قطاعية (اجتماعية واقتصادية وثقافية) لا بد من معالجتها من خلال سياسات اجتماعية تنموية متكاملة تقوم على مفاهيم العدالة وحقوق المواطنة والمساواة، والتكامل بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال سياسات اجتماعية تتجاوز الأسس الإغاثية وتبعيتها لقواعد النمو الاقتصادي، لتصبح بحد ذاتها أهدافا تنموية وطنية تتكامل مع تلك الاقتصادية في إطار كلي متكامل، وفي إطار سياسات تهدف إلى الاستثمار في الرأسمال البشري، لتحقيق الرفاه الاجتماعي والازدهار الاقتصادي في ذات الوقت.

2 –تبني سياسات عامة تمنح الدولة ومؤسساتها ذات العلاقة دورا أساسيا في تيسير وتنظيم وتقنين عملية الهجرة، من خلال عقد اتفاقات دولية تسمح بتسهيل حركة القوة العاملة إلى الخارج، وتوفير عقود عمل للشباب محددة زمنيا. وفي هذا الإطار من الضروري إيجاد ضوابط على عملية التشغيل التي تتم في الخارج، بحيث يكون على غرار نظام الإعارة. ولذلك لا بد من تفعيل دور السفارات في البلدان التي لديها قدرات تشغيلية لتوفير فرص العمل والتنسيق مع المؤسسات الأكاديمية المحلية ووزارة العمل، لممارسة دورا تنسيقيا ورقابيا لتسهيل التكيف في تلك الدول ولحماية حقوق العاملين الفلسطينيين فيها.

3 –إنشاء دوائر حكومية متخصصة تهتم بشؤون المهاجرين من خلال تقديم الخدمات الإرشادية والاستشارية للراغبين في الهجرة، وتوفير لهم المعلومات اللازمة حول بلدان المهجر وظروف العمل فيها، بحيث لا تقتصر مصادر هذه المعلومات على الأقرباء والعلاقات الشخصية كما أفادت نتائج المسح.

4 –توفير قاعدة بيانات دقيقة وشاملة حول الكفاءات الفلسطينية المقيمة في المهجر والتي هاجرت أساسا من الأراضي الفلسطينية، وبناء شبكات من جسور التواصل معها، وتشجيعها للعودة للاستفادة من خبراتها من خلال برامج تواصل حكومية واضحة المعالم. فقد أظهرت نتائج المسح أن غالبية المهاجرين يعملون في مهن تتطلب مهارات وشهادات عليا، وما زالوا على تواصل مع ذويهم ومع الوطن. وهذا يدلل على أهمية الرأسمال البشري والخبرات المتواجدة في المهجر وإمكانية لتواصل معها والاستفادة من خبراتها المتراكمة في المهجر.

ولا بد في هذا المجال الاستفادة من تجربة برنامج "نقل المعرفة عبر المغتربين" (TOKTEN) الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بهدف استقدام خبرات العلماء والتكنولوجيين في الشتات إلى وطنهم الأم وكسب الأدمغة المهاجرة التي هاجرت إلى الدول المتطورة. وقد ساهم هذا البرنامج في استقدام أكثر من 178 خبيرا فلسطينيا حتى عام 2000. كذلك يمكن الاستفادة من تجربة برنامج باليستا (PALESTA) الذي أسسته السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1998 على شكل شبكة انترنيتية لربط العلماء والخبراء المغتربين الفلسطينيين مع الداخل، والاستفادة من كفاءات العلماء للتنمية في فلسطين. وكان من أهم أهداف هذا البرنامج إبقاء الفلسطينيين في الشتات على إطلاع دائم بأخبار وبرامج التنمية في فلسطين، وذلك فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا، حتى يكونوا على استعداد للمساهمة الكاملة والفعالة في هذه المواضيع حينما يطلب منهم العودة إلى فلسطين. ولكن بعد عامين من تجربة هذا البرنامج كانت النتائج محدودة ولا تتناسب مع المطامح، ويعزى ذلك إلى مجموعة عوامل تتعلق بفلسفة المشروع وإدارته. ولا شك بأن الوسائل التي توفرها لنا شبكات التواصل الاجتماعي اليوم يمكن لها أن تساهم بشكل كبير في الوصول إلى الخبرات الفلسطينية المقيمة في الهجر والاستفادة من كفاءاتهم وشبكة علاقاتهم الواسعة في الخارج (حنفي 2001: 214– 219).

5 –مضاعفة اهتمام الجهات التشريعية والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بتطوير البيئة الاستثمارية لتصبح أكثر استقطابا وملاءمة للاستثمارات الواردة من الخارج. وإنشاء وتفعيل المؤسسات الاستشارية الرسمية التي من شأنها تقديم العون للمستثمرين الفلسطينيين والأجانب، وتيسير عملية اندماجهم في الاقتصاد الفلسطيني. فقد أظهرت نتائج المسح أن حوالي 10% من العائدين استثمروا مدخراتهم في مشاريع استثمارية عند عودتهم، وأفاد حوالي 9% من المستجوبين أنهم قد واجهوا صعوبات ومشاكل مع البيئة الاستثمارية محليا.

6 –تطوير آليات ووسائل لمساعدة العائدين وإعادة دمجهم في المجتمع الفلسطيني من خلال مساعدتهم في حل مشكلات السكن أو العمل أو تعليم الأبناء أو التكيف بشكل عام مع البيئة المجتمعية المحلية، وهي كلها مشاكل يعاني منها العائدين كما أظهرت نتائج المسح. ومن ضمن الوسائل الممكنة لتسهيل عملية دمج العائدين هو تشجيع الأندية والمؤسسات الاجتماعية المحلية بتبني برامج تعليمية مساندة في مجال اللغة العربية مخصصة لأبناء العائدين، وإيجاد برامج ترفيهية وتوعوية للأهالي والتي من شأنها أن تساعدهم على توسيع شبكة علاقاتهم الاجتماعية والاندماج في البيئة المحيطة. وإنشاء أو تفعيل المؤسسات التشغيلية التي يمكن لها أن تساعد العائدين في الحصول على العمل والاستفادة من خبراتهم في المجالات المختلفة.

7 –تعزيز الاهتمام بقضايا الهجرة من خلال إنشاء هيئة تنسيقية استشارية دائمة تعنى بشؤون المهاجرين والعائدين، وتوفر قواعد من البيانات والمعلومات حولهم، وتقدم توصيات في مجال السياسات الخاصة بالمهاجرين، وتتمثل فيها المؤسسات الحكومية المعنية، وخاصة وزارة العمل ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية، ووزارة الخارجية، ووزارة الاقتصاد، بالإضافة إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبعض مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

8 –تطوير اهتمام المؤسسات البحثية بقضايا الهجرة من خلال تشجيع البحوث والمسوح المتعلقة بظاهرة الهجرة. وفي هذا المجال يقع على عاتق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مهمة توفير قواعد البيانات الضرورية لذلك. وبالتالي لا بد من استكمال ما بدأه الجهاز المركزي في مسح الهجرة 2010 بالتوجه إلى مسوح أكثر تفصيلية تساهم بشكل أفضل في صنع القرارات ورسم السياسات. فمثلا لا بد من دراسات مسحية تركز على شرائح اجتماعية وأنماط معينة من الهجرة مثل؛ هجرة الكفاءات، هجرة العمالة، وهجرة الأسر التي هاجرت

بالكامل والتي لم يتوصل لها المسح الحالي. كذلك لا بد من درسات مسحية أكثر تفصيلية تتعلق بالاستثمارات العائدة والمرشحة للعودة، وبالتحويلات ومساهمتها في الاقتصاد الوطني والتنمية. ولا شك بأن هذه المسوح الكمية ينبغي أن تساند وتكمل ببحوث كيفية توفر بيانات نوعية حول العديد من القضايا من خلال الحالات الدراسية المعمقة، والمجموعات المركزة وغيره.

# قائمة المراجع


- Lubbad, Isma'il. (2008). **Palestinian Migration: Any circularity: Demographic and economic perspectives**. CARIM Analytical Synthetic Notes. European University Institute. Florence.

- Rabah, Jamil. (2008). **Migration in the West Bank and Gaza Strip: Youth Migration**. Ramallah, Presentation at Sharek Youth Forum on 10 Oct 2008.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2011). **مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية 2010**. رام الله- فلسطين.

- مطرية، عوض وآخرون. (2008). "**هجرة الأدمغة" من المجتمع الفلسطيني: مع دراسة استكشافية لقطاعي الصحة والتعليم العالي**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس".

- حنفي، ساري. (2001). **هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمراكز**. رام الله: مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ومؤسسة الدراسات المقدسية.